

تقييم النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة (1995-2016)

Evaluation of Tourism Activity in Algeria and its Impact on the Economic Growth, Empirical Study for the Period (1995-2016)

أ.د. بلمقدم مصطفى

جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

belmo_mus@yahoo.fr

ط.د. بوجمعة شهرزاد

مخبر تقييم سياسة التنمية في الجزائر

جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

shazboudjemaa@univ-tlemcen.dz

تاريخ القبول: 2020/09/01

تاريخ الاستلام: 2018/10/28

الملخص: تهدف الدراسة لاستعراض أهمية ودور القطاع السياحي في دعم التنمية للاقتصاد الجزائري في ظل تراجع أسعار النفط . بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1995-2016) لدراسة العلاقة بين بعض المؤشرات التنمية السياحية والنمو الاقتصادي في الجزائر. وقد بينت النتائج وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل. ويرتبط الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا مع كل من الإيرادات السياحية وعدد السياح، وعكسيا مع كل من الانفاق السياحي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي. في حين أظهرت اختبارات السببية لـ Granger أن هناك علاقة سببية تتجه من السياحة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع فرضية السياحة- القائدة التي تنص على أن الأنشطة السياحية تشكل أداة مفيدة لزيادة إنتاجية البلد وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، السياحة، النمو الاقتصادي، سعر الصرف، نموذج (ARDL).

Abstract: This study aims to explore the importance and the role of the tourism sector in supporting the development of the Algerian economy in light of oil prices decline. The Auto Regressive Distributed lags (ARDL) models is adopted to study the relationship between some indicators of tourism development and economic growth in Algeria. The results show that there is a cointegration between the variables in the long run. The GDP is positively related to both receipts tourism and tourists ' number ; but it relates negatively with both the tourism expenditure and the actual real exchange rate. Moreover, Granger's causality tests show that there is a causal relationship from tourism to GDP, which is consistent with the leader tourism hypothesis where tourism activities are a useful tool to increase the country's productivity and thus achieve economic growth.

Key Words: Algeria, Tourism, Economic Growth, exchange rate, ARDL Model.

JEL Classification : L83, O47, C32.

*مرسل المقال : بوجمعة شهرزاد (shazboudjemaa@univ-tlemcen.dz).

المقدمة:

اعتدنا سابقا على ربط الازدهار الاقتصادي بالنمو في القطاعات الأساسية الزراعية والصناعية وكذلك بتدفق رأس المال الأجنبي. في حين كثيرا ما قلل من دور السياحة في النمو الاقتصادي باعتباره قطاعا بدون نزعة واضحة (Non growth oriented sector)، وبالتالي جذب اهتمام القليل من الاقتصاديين وصناع القرار (Papatheodorou, 1999). لكن في الآونة الأخيرة جلب قطاع السياحة الأنظار لقدرته على التوسع والتنوع حتى أصبح يشار إليه باعتباره واحدا من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا في العالم. وهذا ما أشارت إليه تقارير المنظمة العالمية للسياحة إلى أن الحركة السياحية الدولية تتزايد بمعدلات تفوق المعدلات الخاصة ببعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى بحيث عرف عدد السياح الدوليين الوافدين توسعا بمعدل سنوي قدره 6.2%، وتزايد من 25 مليون إلى 980 مليون سائح من عام 1950 إلى عام 2011 (Jayathilake, 2013). وواصل قطاع السياحة نموه رغم الأحداث التي يشهدها العالم، إذ بلغ عدد الوافدين سنة 2014 أكثر من 1133 مليون سائح وأكثر من 1200 مليون سائح سنة 2015. وفي المقابل شهدت الإيرادات السياحية الدولية تزايد من 104 مليار دولار في 1980 إلى أن يصل إلى 1245 مليار دولار عام 2014 على مستوى العالم.

كما تشير إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة إلى أن متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغت 7.7% سنة 2012 وارتفعت إلى 9% سنة 2015 (Ravinthirakumaran, 2015). وعلاوة على ذلك صنفت السياحة في المرتبة الرابعة من بين القطاعات الأكثر تصديرا في جميع أنحاء العالم، بعد قطاع الوقود والمواد الكيميائية والمواد الغذائية.

وكل هذا جعل صناعة السياحة في سلم الاهتمامات الرسمية لجميع المسؤولين في العالم، إذ أن استمراريته تشكل موردا هاما خلافا للنفط وبقية المعادن والثروات الأخرى الباطنية إضافة إلى آثارها الإيجابية في إبراز الجوانب الحضارية والأثرية والتاريخية، ونتيجة لذلك أعطت العديد من البلدان النامية الأسبقية البارزة لهذه الصناعة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

أما في الجزائر، وبالرغم من المؤهلات الطبيعية التي تزخر بها، والجهود المبذولة لإعطاء القطاع السياحي بعده الذي يستحقه إلا أن السياحة بقيت من القطاعات الثانوية التي لم تنل حضاها من الدعم والرعاية.

حاليا، ونظرا لإنحيار أسعار النفط خاصة في السنوات الأخيرة دخلت البلاد في أزمة إقتصادية ما دفع السلطة إلى البحث عن مصادر وقطاعات أخرى بديلة خارج الاقتصاد الريعي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، ومن أبرز هذه القطاعات التي أضحت تهتم الدولة بتطويرها هو القطاع السياحي.

سنحاول من خلال هذه الورقة تقييم أثر النشاط السياحي في الاقتصاد الجزائري وتحليل الدور الذي يلعبه النشاط السياحي في دعم النمو الاقتصادي.

ولهذا نتقدم بطرح التساؤل التالي: هل يمكن للنشاط السياحي أن يكون له أثر على النمو الاقتصادي باعتباره بديل تنموي لقطاع النفط في الجزائر؟

أهمية الدراسة: تسعى جميع دول العالم إلى رفع مستوياتها الاقتصادية الذي يؤثر بدوره إيجاباً في جميع القطاعات الأخرى. فلكل بلد قطاعات اقتصادية مختلفة تشكل المصادر الرئيسية للدخل القومي، إذ يعتبر الدخل المتأتي من قطاع السياحة أحد هذه المصادر الهامة. فالجزائر لأسباب تاريخية وطبيعية تملك مقومات كافية لا يمكن تجاهلها في مجال القطاع السياحي، وإن الاستغلال الأمثل لهذه المقومات سيزيد من الدخل المتأتي من هذا القطاع، خاصة أن الدخل السياحي هو أحد مصادر الدخل الثابتة لحد ما مقارنة مع الدخل المتأتي من النفط أو مع الدخل المتأتي من القطاعات تعتمد على الظروف المناخية المتذبذبة كالدخل المتأتي من القطاع الزراعي. ولذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في تقييم النشاط السياحي في الجزائر ومعرفة مدى تأثيره على النمو الاقتصادي، خاصة أن قطاع السياحة يعتبر من القطاعات الاقتصادية الهامة في توفير العملات الصعبة في بلد يعاني من أزمة مديونية كبيرة كالجزائر.

أهداف الدراسة: إنطلاقاً من أهمية هذه الدراسة، فإنها تهدف بشكل أساسي إلى التركيز على دور قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري ويتجلى هذا في بعض النقاط التالية:

- إبراز المكانة الاقتصادية لقطاع السياحة والدور الممكن أن يلعبه في عملية التنمية.
- محاولة معرفة نقاط الضعف في السياسات السياحية في الجزائر من خلال تقييم أداء النشاط السياحي.
- معرفة الأسباب الحقيقية لتقهقر المنتج السياحي بالجزائر مقارنة بالدول المجاورة رغم توفر الجزائر على امكانيات أحسن من هذه البلدان.
- إقتراح الحلول المناسبة لدفع عجلة السياحة بالجزائر.

منهج الدراسة: ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي عند التطرق إلى النشاط السياحي والنمو الاقتصادي، وتعتمد أيضاً على منهج التحليل الكمي الإحصائي والأسلوب القياسي، أي النماذج القياسية من أجل وصف متغيرات الدراسة وتقدير العلاقات بين المتغيرات المستقلة الممثلة للنشاط السياحي والمتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي.

1. الدور الاستراتيجي للنشاط السياحي في الاقتصاد

1.1. النشاط السياحي:

إن مصطلح السياحة يستعمل بصورة عامة لوصف السفر ويعكس في بعض الحالات زيادة التوسع في السفر الترفيهي. وتشير بعض التقديرات أنه ما من صناعة في العالم لاقت من الرواج والانتشار، مثلما لاقت صناعة السياحة في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، إذ أصبحت بعض الدول السياحية في العالم مثل: الولايات الأمريكية المتحدة وبعض الدول الأوروبية، تحقق دخلاً كبيراً من السياحة (مقابلة، 2007، صفحة 02).

وعرف النشاط السياحي كل من منظمة السياحة العالمية OMT ولجنة الإحصاء للولايات المتحدة (2000)، أنها " هي النشاط المرتبط بالأشخاص المسافرين وإقامتهم في مناطق أخرى غير التي يقيمون فيها لفترة معينة لا تتعدى السنة، من أجل الاستجمام أو الأعمال أو لأغراض أخرى" (Demen-Meyer, 2005). كما عرفت من قبل المؤتمر الدولي لسياحة المستدامة المنعقد في جزر الكناري بإسبانيا في 27-28 أبريل 1995 على أنها "ظاهرة عالمية تستجيب وتلي أعمق تطلعات جميع الشعوب وهي عنصر مهم في التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

للعديد من الدول، حيث لها جانبين، فيمكن أن تساهم في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية إيجابيا، كما يمكن أن تؤدي إلى تدهور البيئة وفقدان الهوية المحلية، فيجب الأخذ بعين الاعتبار بشكل عام هشاشة الموارد السياحية وحجم الطلب، من أجل تحسين والمحافظة على نوعية البيئة والنمو " (Charte du tourisme durable, Annexe 1 , 2014).

2.1. دور الاقتصادي للنشاط السياحي:

تعد السياحة نشاطا يجلب المداخل للبلد دون الحاجة إلى شحنها وتوصيلها للمستهلك، لأن الزائر يأتي إلى موقع الإنتاج ويشتري مجموعة متنوعة من السلع والخدمات في البلد المضيف. ويمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني نجد:

أ- **خلق مناصب شغل دائمة:** باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب وله علاقات عديدة و وطيدة مع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وبهذا فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق العديد من فرص العمل وعلية فإن السياحة تساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي كما تعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية إضافة إلى توفير فرص عمل جديدة، وهناك زيادة في المداخل الفردية، وتنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة (بوعشة، 2012، صفحة 37)

ب- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تعمل السياحة من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة المتحصل عليها من خلال ما يدفعه السائح من عملات مقابل الخدمات التي حصل عليها، التي ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي، وعادة ما يساهم قطاع السياحة بدرجة كبيرة في توفير العملة الأجنبية لتنفيذ خطط التنمية (بوجلطو، 2010، صفحة 5)

ج- **الأثر على تحسين ميزان المدفوعات:** تعتبر السياحة من العوامل المهمة التي تعتمد عليها الدول في تحسين ميزان مدفوعاتها ويتحقق نتيجة تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية المحلية والإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة من السائحين نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى (بورحلي، 2016، صفحة 68).

د- **تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين القطاعات الاقتصادية:** التوسع في إنشاء المشاريع السياحية يؤدي إلى ظهور مشاريع أخرى جديدة تمارس نشاطات اقتصادية بحيث يزداد الطلب عليها نتيجة الحركة السياحية وزيادة الطلب السياحي، كما ينجم عنها تحقيق منافع اقتصادية مباشرة وغير مباشرة منها (ذيب، 2000، صفحة 91):

- جذب الاستثمارات الأجنبية.

- تشجيع رأس المال الوطني على الاستثمارات في مشاريع جديدة.

- استغلال الموارد الطبيعية والبشرية.

- زيادة إيرادات الدولة وبالتالي القدرة على تمويل المشاريع التنموية.

هـ- **زيادة القيمة المضافة:** تقود جميع المنافذ السابقة الذكر إلى تحقيق زيادة ملموسة في القيمة المضافة والتي تؤدي بدورها لزيادة في الناتج الوطني للدولة، بالإضافة إلى توزيع المشاريع السياحية على مختلف المناطق السياحية يعمل على تطويرها وتحسين مستويات المعيشة فيها (كاقي، 2008، صفحة 78).

3.1. دور النشاط السياحي على الاقتصاد العالمي:

أ. **تطور عدد السياح والإيرادات السياحية في العالم:** شهد عدد السياح الدوليين ارتفاعاً مستمراً باستثناء سنة 2009 شهدت تراجعاً في عدد السياح بنسبة 4.2% نتيجة للأزمة المالية العالمية والجدول الموالي يبرز ذلك:

الجدول رقم (01) : تطور عدد السياح في العالم خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السياح مليون	683	949	995	1035	1067	1133	1186

Source : <http://www2.unwto.org/fr>

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد السياح انتقل من 683 مليون سائح سنة 2000 إلى 949 مليون سائح سنة 2010 بزيادة قدرها 266 مليون سائح، وفي سنة 2015 بلغ عدد السياح مستوى قياسياً حيث قدر حوالي 1186 مليون سائح بزيادة قدرها 4.6% مقارنة بسنة 2013 التي بلغ فيها عدد السياح 1067 مليون سائح. وتزايد عدد السياح الدوليين أدى إلى تضاعف الإيرادات السياحية العالمية بنحو 3 مرات خلال الفترة (2000-2015) فقد بلغ إجمالي الإيرادات السياحية سنة 2015 بقدر 1380 مليار دولار بزيادة قدرها 4.5% عن سنة 2014 أين قدرة الإيرادات السياحية بـ 1133 مليار دولار، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02) : تطور الإيرادات السياحية العالمية خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات بالمليار دولار	478	679	919	1042	1078	1197	1245	1380

Source : <http://www2.unwto.org/fr>

ب. **مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي:** يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي سواء محلياً أو عالمياً، أي يعكس مستوى النمو الاقتصادي. وتشير إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة إلى أن متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغت 9.7% خلال الفترة (2000-2015). ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 10.8% بحلول سنة 2026 (WTTC, 2016, p. 3). وهذا يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (03) : مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي %	10.8	9.2	9.4	9.3	9.5	9.8	9.8

Source : <http://www.wttc.org/>

4.1. الخصائص الهيكلية والتنموية للنشاط السياحي في الجزائر:

أ. المقومات السياحية للجزائر: يؤكد "عبد الله ركيبي" في مؤلفه الجزائر في عيون الرحالة الانجليز، أن العديد من الرحالة الذين زارو الجزائر وكتبوا عنها، أمثال Simon Hilton في كتابه رحلة في ربوع الأوراس (1912-1920)، وكذلك R.U.C.Bodlley في كتابه ربيع الصحراء، و MD.Stot في كتابه الجزائر على حقيقتها، وغيرهم من الكتاب الغرب الذين وصفو الجزائر بأنها فسيفساء حضاري وثقافي وتحفة نادرة (ركيبي، 1999، صفحة 133).

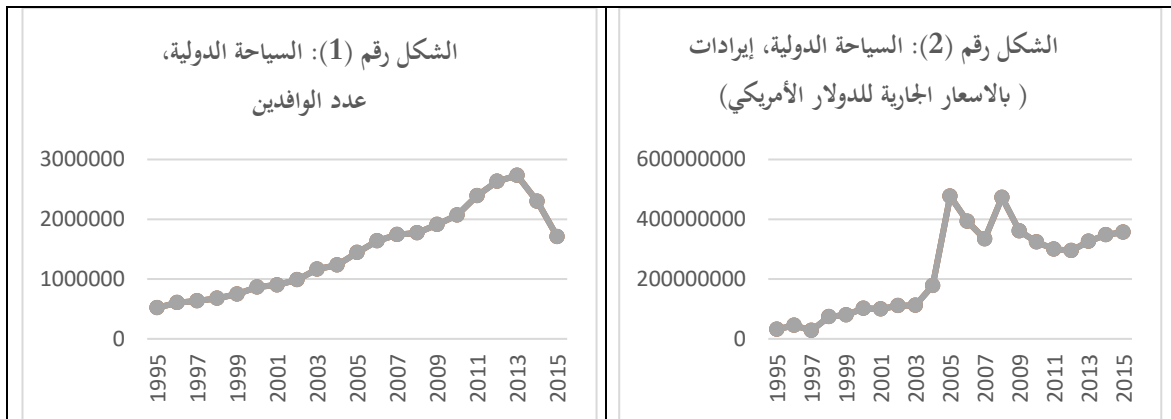
تتوفر الجزائر على طاقات سياحية لانظيرة لها على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، فهي تزخر بإمكانيات سياحية تتزوج فيها المكونات الجغرافية والتاريخية للبلاد، لتشكل مقاصد جذابة في الساحل، والوسط وفي الجنوب الكبير، وتعد الجزائر ثاني أكبر البلدان في القارة الإفريقية من حيث المساحة بعد السودان إذ تتربع على مساحة 2381471 كم² وهي تقع شمال إفريقيا، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط على شريط ساحلي يبلغ 1200 كم، وشرقا تونس وليبيا وغربا كل من المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية وجنوبا النيجر والمالي، ويبلغ عدد سكانها حوالي 39 مليون نسمة (حسب إحصائيات اليونان الوطني للإحصاءات 2015).

غير أن القطاع السياحي في الجزائر لا يزال من المكونات الاقتصادية التي تستدعي إعادة النظر من قبل السلطات، ليكون مصدر دخل للجزائر قادر على خلافة للمنبع الوحيد لمداخيل البترول، وهذا يتطلب مجهودات أكثر لتنمية والنهوض بهذا القطاع.

ب. مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري:

ب.1. الإيرادات السياحية وعدد السياح: من الشكل رقم (1) نلاحظ في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2015) حيث تضاعف عدد السياح حوالي 3 مرات من سنة 1995 أين بلغ 520000 سائح إلى سنة 2015 في حين وصل عدد إلى 1710000 سائحا، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى (بوصفصاف، ديسمبر 2015، صفحة 274):

- عودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن.
- الأوضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس ومصر مما دفع السياح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة. أما سنة 2014 فقد بلغ عدد السياح 2301000 سائحا مسجلا تراجعا بـ 15.8% عن سنة 2013، وترجع أسباب التراجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل مما دفع السياح إلى اختيار وجهات بديلة.
- أما بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة فيلاحظ بأنها متذبذبة وضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانات المتاحة فقد بلغ متوسط إجمالي الإيرادات السياحية خلال الفترة (1995-2015) 212.06 مليون دولار، وسجلت سنة 2014 انخفاضا في الإيرادات السياحية بنحو 5.44% عن سنة 2013 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين للجزائر، وهذا ما يظهره الشكل رقم (2).



Source : Banque mondiale <http://donnees.banquemondiale.org>

ب.2. المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي: يلاحظ من الجدول رقم (4) أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الجزائر للناتج المحلي الإجمالي لم يتعدى 4% خلال الفترة (2000-2015) وهي نسبة ضئيلة جدا، ويرجع ضعف مساهمة القطاع السياحي للنمو الاقتصادي الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، ما أدى إلا التركيز على القطاع النفطي وإهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي لعدم إشراكه بشكل أساسي في عملية تحقيق التنمية الشاملة.

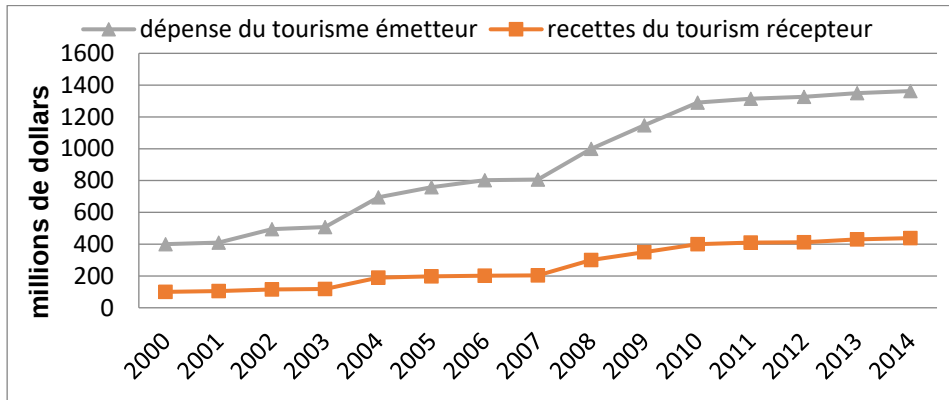
الجدول رقم (4): المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري

السنوات	2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة المباشرة في الناتج المحلي %	3.1	3.4	3.3	3.3	3.6	3.3	3.5

Source : World Development Indicators (WDI), November 2015
World Travel and Tourism Council Data, 2016

ب.3. مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات: تساهم السياحة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تحفيز الطلب على السلع والخدمات الترفيهية والتي تعتبر منتجا سياحيا جديدا منافسا، فإن الإنتاج المحلي من هذه السلع والخدمات قد يزداد بصورة تمكنه من الحصول على وفورات اقتصادية، والشكل الموالي يبرز ميزان السياحة والسفر في الجزائر خلال الفترة (1999-2010).

الشكل رقم (3): تطور مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2010)



Source : www.ons.dz

2. الدراسات السابقة:

يعرف الجانب التطبيقي لاختبار الأثر أو العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي عديد من الدراسات والبحوث، وفي ما يلي عرضا لعينة انتقائية من الدراسات التي اهتمت بموضوع اختبار العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي على سبيل المثال (samina, 2007) أثبتت الفرضية ثنائية الاتجاه بين النشاط السياحي والنمو الاقتصادي التي طبقها على عشرين دولة متطورة، وأكد كذلك (S.T.Katircioglu, 2009) من خلال دراسته للعلاقة بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في مالطا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي، كما أشار أيضا أن هناك سببية ثنائية الاتجاه بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي، يستعرض الباحثان (Figin, 2010) عددا من الدراسات القياسية باستخدام منهج الانحدار المقطعي تقييما للعلاقة بين التخصيص السياحي والنمو الاقتصادي لأكثر من 150 دولة وفترات زمنية مختلفة تمتد ما بين 1980-2005 وأظهرت النتائج أن التخصيص في السياحة يمكن أن يكون محددًا رئيسيًا وهاما للنمو الاقتصادي. من الدراسات التي أثبتت الفرضية ثنائية الاتجاه دراسة (Lorde, 2011) لفترة 1974-2004 باستخدام تقنيات التكامل المشترك، أما (Jackman, 2012) استعرض ثمانية عشرة بحثا حول الموضوع في عدد من البلدان، اثبتت ثمانية منهم صحة الفرضية السببية الأحادية الاتجاه من السياحة للنمو الاقتصادي، وثمانية أخرى صحة الفرضية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والسياحة، بينما أفضت دراسة واحدة السببية من النمو الاقتصادي إلى السياحة، ودراسة واحدة للفرضية الحيادية أي لا يوجد دليل على وجود علاقة بينهما، في حين أثبت (Ivanov, 2013) التأثير الإيجابي للسياحة على النمو الفردي الحقيقي في (167) دولة. أما الباحثان (Bouzahzah, 2013) فقط أثبتا صحة الفرضية السياحة قاطرة للنمو الاقتصادي في الأجل القصير في كل من المغرب وتونس، بينما تنقلب الوضعية في الأجل الطويل لتصبح الفرضية عكسية، النمو الاقتصادي قاطر للسياحة. ودراسة (عليوه, 2014) من خلال تقييم أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في مصر وتمثلت نتائج الدراسة بوجود أثر إيجابي للنشاط السياحي على النمو الاقتصادي، ويؤكد الباحث (Terzd, 2015) أيضا فرضية النمو الاقتصادي الذي تقوده السياحة في تركيا باستخدام نماذج السببية VAR أن هناك تأثير إيجابي على بعضهما البعض في المدى الطويل، كما

درس كذلك (حميداتو، 2015) أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1997-2013) باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وأوضح النتائج أن هناك مساهمة ضعيفة للسياحة على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات بنسبة كبيرة تفوق 95%، في حين أشارت نتائج تحليل (بورحلي، 2016) أن مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري ضعيف وهذا راجع لقلة الاستثمارات بهذا القطاع. ومن الدراسات التي أثبتت صحة الفرضية السياحة القاطرة للنمو دراسة (satour, 2016) أكدت أن السياحة تقود النمو الاقتصادي في حين أن الفرضية العكسية غير صحيحة. وكذلك (فطوم، 2017) أيدت فكرة أن قطاع السياحة في الجزائر يواجه قيود كبيرة منها قلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية، ويحتاج تطوير القطاع إلى نظرة طويلة الأجل تكون جزء من عملية التنمية عند مقارنتها بتونس، وتطرق أيضا (دفرور، 2017) لوضعية القطاع السياحي بالجزائر وتوصل في دراسته لأسباب تأخره عن المستوى السياحي الذي تتمتع به باقي الدول السياحية منها نقص هياكل الاستقبال، نقص في مرافق الترفيه ونقص في ثقافة السكان عن أهمية القطاع السياحي.

3. السياحة والتنمية الاقتصادية:

3.1. تعريف النمو والتنمية الاقتصادية:

أ. تعريف النمو الاقتصادي: يوجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، ويعرف بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين (Arrous, 1999, p. 9) ويمكن تعريفه أيضا بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ب. تعريف التنمية الاقتصادية: في هذا الصدد أعطيت عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية فعرفت بأنها "العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية إلى وضعية تقدم" (Brasseul, 1993, p. 3) وتعرف كذلك على أنها "تحسن المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية" (قدور، 2013، صفحة 65). وفي مايلي خصائص تتميز بها التنمية الاقتصادية (Bret, 2002, p. 7)

- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم والسن وإعادة توزيع الدخل وإدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.
- تغيرات في البنية الاقتصادية (اكتشاف موارد جديدة وتراكم رأس المال، استعمال طرق فنية حديثة...الخ).

ج. الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: الفرق T؛ بين النمو والتنمية الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
نمو تلقائي وحركة آلية	تحدث عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
يخضع للدورات الاقتصادية	لا يخضع لمثل هذه الدورات
يكون في الدول المتقدمة	تكون في الدول النامية
يحصل في ظل نظام السوق	تحدث في ظل التخطيط من قبل الدولة
لا يحدث تغيير في هياكل المجتمع والقطاعات الاقتصادية	تحدث تغيير في هياكل الاقتصاد
يرتبط بنظريات اقتصادية	ترتبط بسياسات واستراتيجيات اقتصادية

المصدر: د. محمود عبد الرزاق، محاضرات في التنمية الاقتصادية منشورة بموقع: svu1.7olm.org/t5955-topic

د. السياحة والتنمية الاقتصادية: تبرز السياحة في الدول المتطورة كرافد أساسي في التنمية الاقتصادية ولذلك نجد ضخامة الاستثمارات المختلفة في القطاع السياحي كما حدث في إيطاليا وأسبانيا واليونان ومليزيا، وغيرها من البلدان التي حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال. وفي مايلي نوضح بإيجاز أهم المزايا التي تبين دور السياحة في التنمية الاقتصادية (الانصاري، 2013):

- تعتمد العديد من الدول على السياحة، كمصدر مهم من مصادر الدخل الوطني، واستطاعت هذه الدول الحصول على مدخولات سنوية كبيرة من القطاع السياحي، فهو يعزّز ميزان المدفوعات ويعتبر مصدراً كبيراً لتوفير فرص العمل للمواطنين مما يدعم مستواهم المعاشي والاجتماعي. ولأهمية السياحة فقد أصبحت ترتبط بالتنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بعد أن كانت علماً مجرداً يدرس في الجامعات والمعاهد. وتعتبر السياحة أحد العناصر الأساسية للنشاط الاقتصادي في الدول السياحية.
- وكمثال على أهمية السياحة في قطاع العمل، ووفقاً لتقارير (المجلس العالمي للسياحي والسفر (WTTC)) فإن صناعة السياحة والسفر ساهمت في إيجاد أكثر من مليون فرصة عمل شهرياً بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع أنحاء العالم خلال عام 1977. وقد تضاعفت فرص العمل في السنوات الأخيرة والتي توفرها صناعة السياحة والسفر في جميع أنحاء العالم.
- تعتبر السياحة مصدراً مهماً من مصادر اكتساب العملات الأجنبية وذلك بما ينفقه السائح على السلع والخدمات من هذه العملات، ولا ينكر أن العملات الصعبة، خصوصاً في الدول النامية كمصر وتونس والمغرب، تمكن البلد من استيراد السلع والخدمات وتسند العملة المحلية ما يؤدي إلى التقليل من التضخم وغلاء المعيشة.
- يتجه العالم بخطى سريعة نحو توظيف التقنيات الحديثة في كل جزئيات العمل السياحي سواء في (إعداد ونشر المعلومات السياحية، ترتيب وتنفيذ البرامج السياحية، إعداد وتأهيل الكوادر السياحية).

4. دراسة قياسية للعلاقة بين المؤشرات السياحية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1995-2016):

1.4. منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Auto Regressive Distributive Lags (ARDL) المطور من قبل (others, 2001) ويعتبر هذا النموذج كبديل لاختبارات التكامل المشترك المعروفة (Johanson- Juselius 1990, Johanson 1988, Engle and Granger (1987)) بحيث يمتاز هذا النموذج عن باقي النماذج بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية جميعها متكاملة من نفس الدرجة $I(0)$ أو $I(1)$ فالشرط الوحيد لتطبيق هذا النموذج أو هذه المنهجية هو ألا تكون درجة تكامل أي من المتغيرات من الدرجة الثانية $I(2)$. كما أن نموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف أو الابطاء الزمني للحصول على أفضل النتائج، ويعتبر هذا النموذج ملائماً للعينات التي تحتوي على عدد مشاهدات قليلة مثل دراستنا التي تستخدم عينة بها 21 مشاهدة.

وفي هذا المجال قامت دراسات عديدة باستخدام هذه المنهجية منها دراسة (Obadiah N.kibara, 2012) وبالعودة الى الدراسات السابقة التي اجريت في هذا المجال تم اختيار المتغيرات التالية:

GDP: الناتج المحلي الاجمالي، ET: الانفاق السياحي، IT: الايرادات السياحية، TNA: عدد السياح في سنة معينة، REX: سعر الصرف. وستأخذ الدراسة النموذج التالي:

$$GDP = f(ET, IT, TNA, REX)$$

ويمكن تحديد نموذج (ARDL) كالتالي:

$$\Delta GDP_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^p \theta_i \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^p \phi_i \Delta ET_{t-i} + \sum_{i=1}^p \varphi_i \Delta IT_{t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma_i \Delta TNA_{t-i} + \sum_{i=1}^p \mu_i \Delta REX_{t-i} + \lambda_1 GDP_{t-1} + \lambda_2 ET_{t-1} + \lambda_3 IT_{t-1} + \dots (1) \lambda_4 TNA_{t-1} + \lambda_5 REX_{t-1} + \varepsilon_t$$

يبين النموذج (1) أن النمو الاقتصادي يمكن تفسيره بقيمته المتباطئة (المؤخرة زمنياً) ΔGDP_{t-i} و بالقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة (ΔET_{t-i} و ΔIT_{t-i} و ΔTNA_{t-i} و ΔREX_{t-i}) أما المعاملات (θ_i و ϕ_i و φ_i و γ_i و μ_i) فتمثل معاملات المدى القصير أما ($\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \lambda_4, \lambda_5$) فتمثل معاملات المدى الطويل، p: عدد التأخرات الزمنية، ε_t يمثل حد الخطأ.

2.4. النتائج التطبيقية:

أ. اختبار جذور الوحدة (Unit Root Test): يهدف هذا الاختبار إلى فحص إستقرارية السلاسل الزمنية ، ورغم تعدد إختبارات جذر الوحدة إلا أنه سيتم الإعتماد على إختبار كل من (Dickey, 1981)، و اختبار phillips – perron (PP)، ومن خلال الجدول رقم (6) تم قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة أي أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، بينما عند اجراء الفرق الأول لنفس المتغيرات نرفض الفرضية العدمية مما يعني ان هذه المتغيرات متكاملة عند درجة الفرق الاول $I(1)$ وعند مستوى معنوية 5%.

الجدول (6): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

المتغيرات	القرار (الرتبة)	عند المستوى	الفرق الاول	عند المستوى	الفرق الاول	PP
GDP	I(1)	-0.5403 (0.9723)	-3.2138 (0.0466)	-0.7774 (0.9519)	-3.6968 (0.0466)	
ET	I(1)	-2.6238 (0.2743)	-505198 (0.0013)	-2.6238 (0.2743)	-8.9755 (0.0000)	
IT	I(1)	-1.3474 (0.8463)	-5.5148 (0.0013)	-1.0829 (0.9081)	-6.5840 (0.0002)	
TNA	I(1)	-2.0269 (0.5523)	-4.1621 (0.0202)	-1.8879 (0.3311)	-3.6773 (0.0102)	
REX	I(1)	-1.2420 (0.8743)	-3.7753 (0.0403)	-1.4582 (0.8115)	-3.7718 (0.0405)	

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال مخرجات البرنامج 9.EVIEWS.

بعد التأكد من شرط تطبيق منهجية (ARDL) و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة بحيث تبين أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أي (I(1) (تستقر بمجرد اجراء الفروق الأولى)، لذلك نمر للخطوة الموالية.

ب. اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds Test):

سنقوم باختبار الفرضية التالية باستعمال Wald Test أو Bounds Test:

$$\begin{cases} H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = \lambda_5 = 0 \\ H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq \lambda_5 \neq 0 \end{cases}$$

تتمثل احصائية الاختبار في F-statistic ويتم اتخاذ القرار وفق المنهجية التالية: إذا كانت F-statistic أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت F-statistic أصغر من الحد الأدنى للحدود الحرجة فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك أما إذا كانت F-statistic تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من طرف Pesaran and al (2001) عندئذ لا يمكن أخذ أي قرار فنحن فيما يسمى بمنطقة الشك.

الجدول (7): اختبار Bounds Test.

ARDL Bounds Test

Date: 06/06/18 Time: 01:11

Sample: 1998 2016

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	9.185225	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال مخرجات البرنامج 9 EVIEWS

يمثل K عدد المتغيرات المستقلة و القيمة الاحصائية $F = 9.18$ هي أكبر من جميع حدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من طرف Pesaran and al (2001) (10%، 5%، 2.5%، 1%) و بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل، بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة له، سوف نقوم بتقدير معالم هذه العلاقة وفقاً لمنهجية (ARDL).

ت. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL): بالاعتماد على معايير Akaike Hannan-Quinn، Schwarz criterion، info criterion تم تحديد فترات التباطؤ وتبين أن النموذج (3,2,1,1,2) ARDL هو النموذج الأمثل، نتائج التقدير في المديين القصير والطويل موضحة في الجدول التالي:

الجدول (8): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL (3,2,1,1,2)

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: GDP

Selected Model: ARDL(3, 2, 1, 1, 2)

Sample: 1995 2016

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.324196	0.097262	-3.333228	0.0207
D(GDP(-2))	-0.211074	0.073069	-2.888698	0.0342
D(ET)	-0.067511	0.058503	-1.153981	0.3007
D(ET(-1))	-0.185690	0.044868	-4.138619	0.0090
D(IT)	0.203439	0.042769	4.756731	0.0051
D(TNA)	0.124133	0.091764	1.352740	0.2341
D(REX)	-0.004691	0.000714	-6.567365	0.0012
D(REX(-1))	-0.003458	0.001178	-2.934565	0.0325
ECM(-1)	-0.810218	0.077173	-10.498700	0.0001

ECM = GDP - (-0.5233*ET + 0.0031*IT + 0.7333*TNA - 0.0005*REX + 2.1418)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ET	-0.523285	0.210589	2.484869	0.0555
IT	0.003142	0.118541	-0.026508	0.0399
TNA	0.733261	0.149096	1.918029	0.1844
REX	-0.000491	0.001376	-4.356688	0.0359
C	2.141806	0.427253	5.012969	0.0041

R-squared	0.997952	Mean dependent var	11.04464
Adjusted R-squared	0.992626	S.D. dependent var	0.238457
S.E. of regression	0.020477	Akaike info criterion	-4.800349
Sum squared resid	0.002097	Schwarz criterion	-4.104446
Log likelihood	59.60331	Hannan-Quinn criter.	-4.682575
F-statistic	187.3821	Durbin-Watson stat	2.780399
Prob(F-statistic)	0.000008		

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال مخرجات البرنامج 9 EViews

يتبين من الجدول (8) أن حد تصحيح الخطأ (ECM) سالب (-0.8102) ومعنوي (P=0.0001) أصغر من 0.05 وهذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما أن 81.02 بالمئة من أخطاء

الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن أي سنة للعودة للوضع التوازني الطويل الأجل. كما يتضح من الجدول أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.99$ أي أن 99% من التغيرات الحاصلة في النمو تفسرها متغيرات النموذج مجتمعة كما أن قيمة معامل التحديد أقل من احصائية DW ($2.78 > 0.99$) وبالتالي فإن الانحدار ليس زائفاً، كما أن إحصائية Durbin-Watson لا توحي إلى وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء.

ث. اختبار استقرار النموذج ككل:

- اختبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test :

F-statistic	5.462064	Prob. F(2,3)	0.1000
Obs*R-squared	14.90639	Prob. Chi-Square(2)	0.0006

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال مخرجات البرنامج 9 EVIEWS

0.1000 أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية عدم التنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء في النموذج المدروس.

- اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ:

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.350837	Prob. F(13,5)	0.9405
Obs*R-squared	9.063679	Prob. Chi-Square(13)	0.7681
Scaled explained SS	0.822368	Prob. Chi-Square(13)	1.0000

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال مخرجات البرنامج 9 EVIEWS

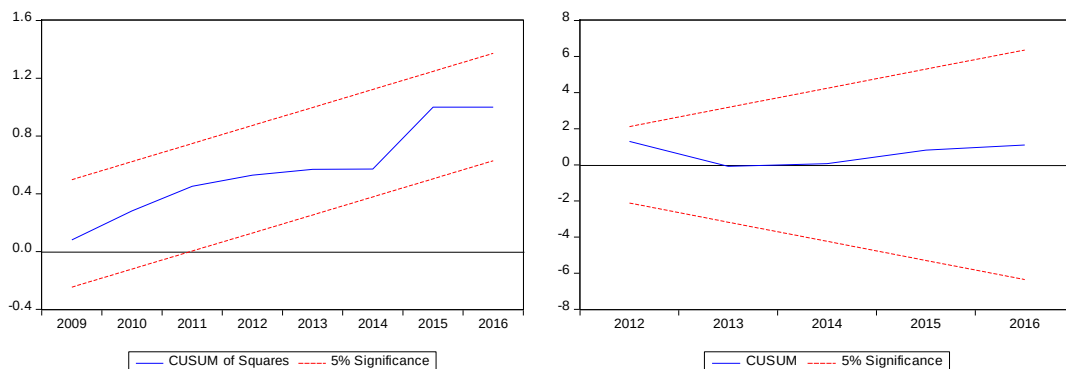
0.9405 و 0.7681 أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية عدم أي أن تباين الأخطاء متجانس، وهذا يعني أن

المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض فلا وجود لارتباط خطي بينها.

ج. اختبار المجموع التراكمي ومربع المجموع التراكمي CUSUM TEST و CUSUM SQUARES

TEST: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Squares of CUSUM ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما توضيح وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلومات طويلة الأجل مع المعلومات قصيرة الأجل.

الشكل (4): الأشكال البيانية لاختبارات كل من CUSUM و CUSUMSQ .



يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و Squares of CUSUM داخل الحدود الحرجة، ويتضح من هذين الاختبارين في الشكل (1) أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين النتائج في المدى الطويل و المدى القصير، كما أن المتغيرات مستقرة عبر الزمن و بالتالي نموذج ARDL هو النموذج المثالي .

ح. تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة:

ولتدعيم الدراسة أكثر قمنا بإجراء اختبار السببية الذي يعتبر من بين الطرق المستخدمة أيضاً للوصول إلى العلاقة ما بين مجموعة من متغيرات السلاسل الزمنية (Multivariate time series models) ما يسمى بطريقة السلاسل الزمنية المتعددة

والتي تفسر قيم المتغير الحالية بالقيم السابقة له، وبالقيم السابقة للمتغيرات الأخرى، لذلك سيستند التحليل القياسي على ما يسمى باختبارات جرانجر للسببية. (Multivariate Granger Causality) .

الجدول (9): نتائج اختبار Granger للسببية في المدى القصير بين متغيرات الدراسة.

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ET does not Granger Cause GDP	20	2.13810	0.1524
GDP does not Granger Cause ET		2.01248	0.0080
IT does not Granger Cause GDP	20	2.88719	0.0069
GDP does not Granger Cause IT		0.90891	0.4240
TNA does not Granger Cause GDP	20	7.96352	0.0199
GDP does not Granger Cause TNA		0.95462	0.0471
REX does not Granger Cause GDP	20	0.18973	0.8291
GDP does not Granger Cause REX		1.37900	0.2820

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال مخرجات البرنامج 9 EVIEWS

من الجدول (9) نلاحظ أن احتمال تأثير الانفاق السياحي على النمو الاقتصادي أكبر من 5% (0.1524) و بالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن ET لا يسبب GDP بينما أن احتمال تأثير الناتج المحلي الاجمالي على الانفاق السياحي أصغر من 5% (0.0080) و بالتالي فإن GDP يسبب ET، وبالنسبة لاحتمال تأثير الإيرادات السياحية IT أصغر من 5% (0.0069) وهذا يعني أن IT تسبب GDP في حين

العكس GDP لا يسبب IT و بالمثل نجد أن العلاقة السببية متبادلة بين GDP و TNA و لا توجد أي علاقة سببية بين REX و الناتج المحلي الإجمالي.

3.4. تحليل النتائج:

يظهر تقدير العلاقة الطويلة الأجل أن المتغيرات التي تم اختيارها انطلاقاً من الدراسات السابقة و من النظرية الاقتصادية كان بعضها موجب و البعض الآخر سالب كما نلاحظ أن بعضها معنوي و الآخر غير معنوي، و تشير نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل أن للإنفاق السياحي تأثير سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي فعند زيادة الإنفاق بـ 1% سينخفض النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة 52.32% وهذا يدل على أن ما تنفقه الدولة على هذا القطاع لا يتناسب مع المداخيله من هذا القطاع أي لا يوجد إستغلال جيد للمرافق السياحية إضافة إلى نقص الوعي الثقافي لدى المواطنين بالنشاط السياحي.

أما بالنسبة للإيرادات السياحية لها تأثير موجب ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل ويعني هذا أن الإيرادات السياحية تساهم ولو بقليل في الناتج المحلي الإجمالي بحيث الزيادة بـ 1% في الإيرادات السياحية تؤدي إلى الزيادة بـ 0.31% وتبقى هذه النسبة منخفضة جداً إذا ما نظرنا إلا المقومات السياحية الهائلة التي تمتلكها وهذا راجع لإعتماد الجزائر على القطاع النفطي وكذا لنقص التنوع في تقديم الخدمات السياحية وتميش هذا القطاع. في حين أكدت العلاقة السببية ذو إتجاه واحد من الإيرادات السياحية نحو النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو الطويل وهذا ما توصل إليه (Kareem, 2013)

وعلى عكس النظرية الاقتصادية أوضحت النتائج أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي ولكن غير معنوي أي غير دال احصائياً، قد يعود هذا لانخفاض عدد السياح الوافدين للجزائر بالرغم من أسعار السلع والخدمات تلائم قدرات السياح، وتوضح هذه النتيجة أن السياح غير حساسين اتجاه الأسعار السياحية بالمنطقة وهذا يدل على وجود عوامل أخرى أكثر أهمية لجذب السياح للجزائر مثل الأمن الداخلي والاستقرار السياسي. ووفقاً للنظرية الاقتصادية أوضحت النتائج أن متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي له أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، وتدلل الإشارة السلبية على أن الزيادة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي تؤدي إلى انخفاض عدد السياح الوافدين ويظهر هذا على المدى الطويل في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وتدلل هذه النتيجة على أن السياح حساسين اتجاه التغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

وعموماً تشير نتائج التقدير في المدى الطويل على وجود علاقة بين التنمية السياحية والنمو الاقتصادي وهذه النتيجة تتفق مع معظم الدراسات التي أجريت حول الموضوع منها.

الخلاصة:

تتعدد مصادر النمو الاقتصادي وتتفاوت بحسب الهيكل الاقتصادي وبنية قطاعاته. ولا يخرج النشاط السياحي عن القطاعات المكونة للاقتصاد في القدرة التأثيرية على النمو الاقتصادي، في حين هناك جدل بين الاقتصاديين حول تأثير السياحة في النمو الاقتصادي، حيث تشير الدراسات النظرية والتطبيقية الكثيرة إلا تنوع النتائج المتحصل عليها ما أثبت أن ليس هناك فرضية قابلة للتطبيق بشكل عام، بدلا من ذلك فإن العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي نابعة من السياق الاقتصادي والسياسة المتبعة في كل وجهة سياحية حسب الفترات المدروسة.

لذلك حاولنا في هذه الدراسة اختبار مدى فعالية النشاط السياحي من حيث تأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال بنائنا لنموذج اقتصادي قياسي باستخدام منهجية ARDL الذي أكد على وجود علاقة بين مؤشرات التنمية السياحية، وبين مؤشر النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية ما بين 1995 و 2016. كما سمحت اختبار السببية لأنجل بإثبات الاتجاه الأحادي للعلاقة التي تمر من الاقتصاد السياحي إلى النمو الاقتصادي. كي تكون السياحة في الجزائر مبادرة للدعم الاقتصادي وقطاعا موازيا لقطاع النفط، لابد من التركيز على الاستدامة والتخطيط وكذا تشجيع الاستثمارات السياحية المحلية منها والأجنبية، واعتبار السياحة صناعة تنافسية ومحرك رئيسي للأنشطة والقطاعات الأخرى.

ولعل أهم استنتاجات وتوصيات الدراسة مايلي:

- تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية ضخمة يمكنها أن تكون بديلا تنمويا إذ أحسن استغلال هذه الإمكانيات.
- ضعف المردودية الاقتصادية للقطاع السياحي (ضعف الإيرادات السياحية)، نتيجة وجود عدة عراقيل حالت دون ذلك ومن أبرزها إهمال السلطات للقطاع كمصدر للتنمية خاصة قبل 2008.

- لا ينبغي دعم بناء البنية الفوقية جديدة مثل (الفنادق، المطاعم، الحوافز النقدية والمالية) بل تشجيع المؤسسات الخاصة والعامة لتحسين البنية التحتية الحالية وصورة البلاد من أجل تحقيق أعلى نسبة تشغيل وإستقطاب أكبر عدد من السياح.

- استخدام بعض المكاسب التي حققتها السياحة في التنمية السياحية من خلال إنشاء البنية التحتية جديدة وعمل على صيانتها لاسيما في مجالات النقل والطاقة والاتصال والتعليم والسكن والصحة والنظافة.

- اتخذت الدولة العديد من الإجراءات بهدف تخفيف العراقيل التي تواجه تطوير القطاع ومن أهمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، ولكن يبقى مشكل تسيير وتمويل المخطط أهم تحدي أو عائق يواجه نجاحه.

- نشر السلوك الجماهيري السليم الذي يتفق مع متطلبات الترويج السياحي وحسن استقبال السائحين ومعاملتهم.

- زيادة درجة الاستقرار السياسي، بجانب العمل على وضع استراتيجيا واضحة الأهداف للتنمية السياحية، للوصول إلى تنمية سياحية تراعي البعد البيئي والتنمية المستدامة لذلك النشاط.

وبهذه الطريقة يمكن أن تصبح السياحة في الواقع قوة دافعة لتحقيق التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك الجزائر.

قائمة المراجع:

- أحمد محمود مقابلة. (2007 ص02). صناعة السياحة. دار الكنوز للمعرفة، القاهرة.
- أشواق بن قدور. (2013). تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ط1.
- إلياس شاهد، عبد المنعم دفرور. (2017). السياحة كمقوم للتنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 06، 111-117.
- حميدة بوعشة. (2012). دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر. سطيف: كلية العلوم الاقتصادية، فرحات عباس.
- د. رؤوف محمد علي الانصاري. (2013). السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة الكترونية شاملة.
- د. عيساوي سهام، د. حوحو فطوم. (2017). واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس - دراسة مقارنة-. مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، 82-98.
- د. خالد مقابلة، أ. فيصل الحاج ذيب. (2000). صناعة السياحة في الأردن. عمان، الأردن: دار وائل.
- زينب توفيق السيدة عليه. (2014). تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر. مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، 68-94.
- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي. (2016). متطلبات تنمية القطاع السياحي الجزائري. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 3(4)، 67-81.
- عبد الله ركيبي. (1999). الجزائر في عيون الرحالة الانجليز. الجزائر: الجزء الاول، دار الحكمة.
- عبد الناصر حميداتو ونصر حميداتو. (2015). أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1997-2013. مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 5(9)، 73-86.
- فوزية بوصفصاف. (ديسمبر 2015). تشخيص استراتيجية التسويق السياحي في الجزائر. مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 09.
- مصطفى يوسف كافي. (2008). فلسفة اقتصاد والسفر. دمشق: دار الرضا للنشر.
- موسى سعداوي، حكيم بوجلطو. (2010). أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة. جامعة بسكرة: الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها التنمية المستدامة.
- Bernard Bret. (2002). Le tiers monde: croissance, développement, inégalité. Collection Histege.
- Charte du tourisme durable, Annexe 1. (2014). www.tourisme-solidaire.org/ressource/pdf/charte_ts.pdf.
- Choukri benzarour and rachid satour. (2016). Tourism and econoic growth in algeria: Evidence of cointegration and causal analysis. University Library of Munich, Germany .
- Christine Demen-Meyer. (2005). Le tourisme: essai de définition. Management & Avenir 25-7 .

- D.A. and Fuller W.A. Dickey. (1981). The Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root. *Econometrica* 49:1072-1057 .
- El Menyari, Y Bouzahzah. (2013). International Tourism and economic growth: the case of Morocco and Tunisia. *Journal of North African Studies*, 18(4):592-607.
- Harun Terzd. (2015). Is the Tourism-Led growth hypothesis (TLGH) valid for Turkey? *dogus Universitesi Dergisi*, 16(2), 165-178
- Jaque Brasseul. (1993). *Introduction a l'économie du développement*. paris: édition Armoud Colin.
- Jean Arrons. (1999). *Les théories de la croissance*. Paris: édition du seuil.
- K,Kakar, M.K. Waliullah samina. (2007). Role of tourism in Economic Growth: Empirical evidence from Pakistan Economy. *The Pakistan Development Review*, 46(4):995-985 .
- Kalaichelvi Ravinthirakumaran. (2015). Tourism and Economic Growth Nexus in Sri Lanka. *Economics and Business Statistics Discipline*, griffith Business School, Griffith University pp 1-26.
- Mahalia Jackman. (2012). Revisiting the Tourism-Led Growth hypothesis for Barbados: Market Approach. *Regional and Sectoral Economic Studies*, Vol.12-2. Central Bank of Barbados. <http://www.usc.es> 26-15 .
- Nicholas M. Josephine M. Njuguna Obadiah N.kibara. (2012). tourism And Economic growth In Kenya: An Empirical Investigation. *International Business & Economic Research Journal (Online)* 11(5), 517 .
- Olayinka Idowu Kareem. (2013). A Reassessment of Tourism-Exports Led Growth Hypothesis in Africa. *American Journal of Tourism Research*, 2(1) 140-130.
- P ,& Vici, L Figini. (2010). Tourism and growth in a cross section of countries. *Tourism Economics*, 16(4), <http://www.campus.unibo.it> 805-789 .
- P.M. Bandula Jayathilake. (2013). Tourism and Economic Growth in Sri Lanka: Evidence from cointegration and causality analysis. *International Journal of Business, Economics and Law*, Vol.2, Issue (June), www.ijbel.com. pp 22-27.
- Papatheodorou. A (1999). The demand for international tourism in the Mediterranean region. *Applied Economics*, 31(5), 619-630.
- Pesaran. M.H. and others. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationship . *Journal of Applied Econometrics*, 16:26-289 .
- S. & Webster, C Ivanov. (2013). Tourism's impact on growth: the role of globalization. *Annals of Tourism Research*, 41:236-231 .
- S.T. Katircioglu. (2009). Testing The tourism-Led Growth hypothesis: The Case of Malta. *Acta Oeconomica*, vol 59(3), *Akadémi Kiad*, Budapest. www.researchgate.net 343-331 .
- T. Francis, B. and Drakes, L Lorde. (2011). Tourism services exports and economic growth in Barbados. *International Trade Journal*, Vol 25:23-205.
- (WTTC), T. W. (2016). Economic impact world. Delivered by <http://www.wttc.org/>.